أسئلة طرحها الزائرون

السؤال رقم 88:

إجراءات وخصائص قانون المالية التكميلي ؟

الجواب

يتم اللجوء إلى إقرار قوانين مالية تكميلية بصفة استثنائية خلال السنة المالية، وذلك بهدف التأقلم مع التغييرات التي يمكن أن يشهدها الوضع بالبلاد نتيجة أحداث داخلية أو خارجية و التي تؤثر على تنفيذ الميزانية مثل حصول كوارث طبيعية أو حروب و أقرب مثال على ذلك ثورة 14 جانفي 2011 .

و يتم عادة من خلال قانون المالية التكميلي إعادة تبويب النفقات أو توفير موارد ذاتية جديدة أو اللجوء إلى الإقتراض الداخلي أو الخارجي و غيرها من التدابير التي تحقق توازنا جديدا للمالية العمومية على ضوء الضر وف الجديدة.

أما الإجراءات المتبعة بخصوص إعداد قانون المالية التكميلي و إقراره فهي تخضع لنفس الشروط المتعلقة بقانون المالية الأصلي حسب ما ورد بالفصل 43 من القانون الأساسي للميزانية .

علما أنه يمكن قبل اللجوء لصياغة قانون مالية تكميلي الإستفادة من الإجراءات الأخرى المنصوص عليها بالقانون الأساسي المذكور و هي على التوالي:

- فتح اعتمادات تكميلية يقع اقتطاعها من باب المصاريف الطارئة لفائدة أبواب أخرى من أبواب ميزانية الدّولة قصد مجابهة مصاريف طارئة ومستعجلة ويتم ذلك بمواسطة أمر(الفصل41).
- في حالة حدوث كوارث أو لضرورة متأكدة تقتضيها المصلحة الوطنية و إذا ما تجاوزت الحاجيات المبالغ المرسمة بباب النفقات الطارئة يتم فتح إعتمادات إضافية بمقتضى أمر يدعى "أمر التسبقات"،على أن تتم المصادقة على تلك الاعتمادات الإضافية بمقتضى قانون مالية تكميلي يقع عرضه حالا على موافقة مجلس النواب ومجلس المستشارين حسب نفس الشروط المتعلقة بقانون المالية. (الفصل42)